AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/965
S/1998/559
23 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٦١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/52/961) الموجهة إليكم من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة. والرسالة لا تضيف جديدا إلى ما ورد في الرسالة السابقة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ (A/52/779-S/1998/81) التي رُد عليها برسالتي المؤرخة ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ (A/52/783-S/1998/101).

ومن الواضح أن هدف تركيا هو إثارة مناخ من التوتر الاصطناعي وإدامة ذلك المناخ لأسباب خاصة بها.

إن تعزيز القدرات الدفاعية للحرس الوطني هو تعبير عن ممارسة الحق في الدفاع عن النفس وهو حق معترف به في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي العام لأي دولة عضو. ويصدق هذا بصفة خاصة في حالة قبرص حيث يؤدي الاحتلال غير القانوني منذ أمد طويل للجزء الشمالي من جمهورية قبرص على أيدي القوات التركية، التي يبلغ عددها نحو ٠٠٠ ٣٦ جندي إلى جعل ذلك الأمر أكثر صلة بالموضوع.

ويدعي الممثل الدائم لتركيا في رسالته أن التدابير العسكرية التي اتخذتها قبرص - وهي تدابير للأغراض الدفاعية على وجه الحصر - "تزعزع الاستقرار وتزيد حدة التوتر في الجزيرة وفي المنطقة". وأود أن أشير إلى أن التوتر في الجزيرة إنما يرجع إلى وجود قوات الاحتلال التركي القوي والمهدد في تشكيل هجومي وتتوفر لها إمكانات للحصول على تعزيزات من تركيا في زمن وجيز. وهذا هو السبب في أن حكومة الجمهورية مضطرة إلى تعزيز حرسها الوطني على سبيل الردع ولضمان توفر قدرات دفاعية أفضل في حالة إقدام تركيا على محاولة التقدم أو ضرب المناطق الحرة من الجمهورية.

إن خبرتنا مع أعمال القصف التركي للمدنيين الأبرياء في عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٤ تبرر تماما قلقنا على أمن شعبنا. ومن الواضح ومما لا يمكن إنكاره أن التهديدات التركية والأعمال التي قامت بها تركيا في عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٤ تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢ اللتين تنصان على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتحظران استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

وتركيا تقف دائما على أهبة الاستعداد للتهديد باتخاذ تدابير عسكرية ضد قبرص. بيدا أننا لم نلاحظ أي جهد ولو طفيف للغاية من جانبها لتخفيف حدة التوتر أو دعم العودة إلى مائدة التفاوض من أجل إيجاد حل مستدام وقائم على المبادئ لمشكلة قبرص استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة. وعلى العكس من ذلك، فإن تركيا تشجع وتوجه المطالب والشروط المسبقة غير المقبولة التي تطالب بها القيادة القبرصية التركية والتي يرى المجتمع الدولي أنها غير واقعية وتتعارض مع الشرعية الدولية.

وقد أعطت حكومة قبرص، من جانبها، دليلا كافيا على رغبتها في التوصل إلى حل سلمي لمشكلة قبرص يوفر الأمن والازدهار لكلا الطائفتين في الجزيرة. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه التي وجهها مؤخرا السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى الأمين العام (A/52/960-S/1998/542، المرفق)، والتي يقترح فيها مبادرة تستهدف تحقيق تقدم في تخفيف حدة التوترات العسكرية. ويرمي اقتراح الرئيس كليريدس إلى إجراء مناقشة شاملة للتوصل إلى اتفاق متكامل بشأن جميع الجوانب الأساسية للحالة الأمنية في قبرص، سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. واقتراح الرئيس كليريدس التفصيلي الذي يدعو إلى تجريد قبرص تماما من الأسلحة، والذي قدم إلى الأمين العام في عام ١٩٩٣، وكذلك الورقة الغفل التي قدمها في الصيف الماضي في غليون، سويسرا، بشأن تخفيف حدة التوترات في الميدان العسكري، ما زالا مطروحان على مائدة التفاوض. ومن شأن قبول ذلك الاقتراح أن يمهد الطريق أمام التوصل إلى حل شامل ودائم لمشكلة قبرص. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن تركيا بقبولها لهذا الاقتراح ستبدد مخاوف القبارصة اليونانيين بأنها تريد إبقاء الجزيرة رهينة دائمة لها وخاضعة لهيمنتها.

ويساور القبارصة اليونانيون قلق حقيقي بشأن أهداف ومخططات تركيا ضد قبرص. وإذا كان هناك أي شك بشأن النوايا الحقيقية لتركيا، فإن ذلك الشك قد أزيل بما حدث في عام ١٩٧٤ من هجوم على الجمهورية وغزوها عسكريا واستمرار احتلال القوات المسلحة التركية لـ ٣٧ في المائة من أراضيها بما يمثل انتهاكا للقانون الدولي، ومبادئ الميثاق، ولا سيما الفقرة ٤ من المادة ٢، وللعديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قبرص.

وفي مواجهة غزو تركيا واستمرار احتلالها لنسبة ٣٧ في المائة من أراضي قبرص، مع جميع ما يترتب على ذلك من آثار مآساوية على القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على حد سواء، فإنه من

المثيـــر للدهشة حقـــا أن تقـــدم تركيا نفسها الآن على أنها قلقة بشأن الأمن والاستقرار في المنطقة. ومما يبعث على السخرية أن يعتقد بأن قبرص الصغيرة، يمكنها أن تشكل تهديدا لقوة عسكرية كبرى، مثل تركيا. كما أنه من النفاق ألا يذكر مطار ليفكونيكو العسكري في المنطقة المحتلة من قبرص، وهو من أكبر المطارات في منطقة الشرق الأوسط ويخضع للسيطرة المطلقة لجيش الاحتلال التركي.

إن هبوط الطائرات اليونانية في بافوس قد جرى بموافقة حكومة قبرص وكان في إطار تدريبات روتينية مقررة. وعلاوة على ذلك، فإن موقفنا بشأن القذائف من طراز S-300 الدفاعية وقاعدة بافوس الجوية قد تم ايضاحه في رسائل سابقة، ذكر فيها بالتفصيل أيضا الأسباب وراء شرائها وإقامتها. وإن حكومة قبرص، كما شدد الرئيس كليريدس في رسالته إليكم المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه، ملتزمة بإعادة النظر في مسألة عدم استيراد منظومات جديدة من الأسلحة إلى قبرص، بشرط إحراز تقدم بشأن وضع جدول زمني يتضمن عددا من التدابير والخطوات المؤدية إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تجريد الجزيرة من السلاح. وسيحكم على قلق تركيا المفترض إزاء استقرار المنطقة من استجابتها للاقتراح الصادق المقدم من الرئيس كليريدس، الذي يضمن مصالح جميع الأطراف.

وتنتهي رسالة الممثل الدائم لتركيا بتهديد واضح ومباشر لا غموض فيه ضد قبرص، بأن تركيا ستقوم بـ "اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة".

وأود أن احتج بشدة على هذا التهديد الصارخ للغاية وأحثكم على تذكير حكومة تركيا بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة الفقرة ٤ من المادة ٢ منه، واحترام سيادة جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوتيريوس زاخيوس
السفير
الممثل الدائم

- - - - -